



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع



تصاعد الشراكة الاستراتيجية بين روسيا  
والصين من منظور عربي - خليجي  
"حدود المكاسب وحجم الرهانات"

من إعداد الدكتور عبد الرزاق غراف  
باحث أول بمركز الخليج للأبحاث (المملكة العربية السعودية)

منذ اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا تصاعدت المظاهر الدالة على رغبة كل من روسيا والصين في توثيق شراكتهما الإستراتيجية نحو أفق أسمى مما هي عليه، ومعها تصاعدت وتيرة تصريحات الطرفين الدالة على هذه الرغبة بالتوافق مع الزيارات الرفيعة المتبادلة لمسؤولي البلدين، كان من أهمها زيارة الرئيس الروسي لبيكين مطلع فيفري ٢٠٢٢ أياما قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا تلتها قمة افتراضية بين رئيسي البلدين في ديسمبر الماضي أكد خلالها الرئيسان على عمق الشراكة العسكرية والاقتصادية والتنسيق السياسي في القضايا الدولية بينهما بما يخدم مصالح الطرفين بل وزيادة فرص الاستقرار العالمي كما نوه الرئيس الروسي الى أن مستوى العلاقات الحالي بين البلدين هو الأفضل في التاريخ، في حين كان آخر هذه الزيارات تلك التي قادت الرئيس الصيني نحو موسكو قبل أسابيع أين تم التشديد على تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين وعلى كل المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية حيث ستجتاز حجم التجارة الثنائية بينهما حاجز ٢٠٠ مليار دولار بحلول سنة ٢٠٢٤.

على الضفة الثانية من المحيط الهادي يتزايد الانزعاج الأمريكي - الغربي من طبيعة وحجم التقارب الروسي الصيني الذي أصبح يوصف في الخطاب الأمريكي الرسمي بـ«التحالف»، فقد عبّرت الخارجية الأمريكية عن مخاوفها من زيادة التحالف الروسي الصيني بالموازاة مع التطورات الجارية في الصراع الغربي الروسي في أوكرانيا، مضيفة أن البلدين لهما استراتيجية واحدة هدفها إعادة رسم الحدود الدولية بالقوة، وهي نفس المخاوف التي عبّرت عنها وزارة الدفاع الأمريكية بتحذيرها من أن من ضمن مخرجات ارتفاع نسق التعاون الروسي الصيني إمكانية دخول الصين على خط الصراع في أوكرانيا عبر تزويدها لروسيا بمعدات عسكرية بما يخفف من الضغط على قطاع الصناعة الدفاعية الروسية الذي أصبح بين مطرقة تغطية احتياجات الحرب في أوكرانيا وسندان تلبية مطالب زبائن روسيا العسكريين في السوق العالمية بما يحفظ لروسيا موقعها الاستراتيجي التقليدي

المتفوق في السوق العالمية للسلاح.

في المنطقة العربية وبالنظر لموقف معظم دولها المحايد تجاه الصراع الدائر في أوكرانيا والرافض للإنخراط لصالح أي طرف على حساب الآخر، ما قرأ ضمنا على أنه موقف يصب في صالح روسيا من جهة كما أنه جعل الدول العربية محل صراع استقطاب بين طرفي الصراع من جهة أخرى، صراع أصبحت محدّداته هي المرجعية التفسيرية لأي قرار عربي متخذ، ولعل رد فعل الغرب على موقف معظم الدول العربية النفطية القاضي بمساندة تخفيض حجم الإنتاج العالمي لمنظمة «أوبك+» قبل أشهر لأكبر دليل على ذلك، في ظل هذه المعطيات أصبح من الثابت أن الأزمة الأوكرانية بما تحمله من تداعيات على مفاصل كل القضايا الدولية السياسية منها أو الاقتصادية وحتى الثقافية هي عامل مؤثر على السياسة الخارجية لكل الدول سواء تلك التي قرّرت الانغماس لصالح أحد الطرفين أو تلك المحايدة، تأثير جعل من الضرورة الاستراتيجية الحتمية إستشراف معالم تصاعد الشراكة الروسية الصينية كمحدد رئيسي لتحديد مسارات وسيناريوهات الصراع في أوكرانيا وطبيعة النظام الدولي الذي سيفرضه هذا الصراع ومستقبل ميزان القوى العالمي فيه، وأبعاد ذلك على مجمل القضايا العربية المرتبطة بالصين وروسيا خاصة بل بمخرجات الأزمة الأوكرانية كلها، حيث تبرز من القضايا ذات التأثير المباشر وغير المباشر بتصاعد التعاون الروسي الصيني: مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية - أمن الخليج - الشراكة الروسية الصينية مع إيران - الملف النووي الإيراني - مستقبل الأزمة السورية - الطاقة - توازن النفوذ في آسيا الوسطى - موقع العرب في النظام الدولي المرتبط بطبيعة مخرجات الأزمة الأوكرانية - موقع العرب من تصاعد دور القوى الإقليمية الصاعدة (تركيا، إيران، إسرائيل...) في ضوء هامش المناورة الذي أتاحه صراع القوى الكبرى في أوكرانيا لهذه الدول.

في ظل هذه المعطيات تبرز جملة من التساؤلات المرتبطة بإشكالية التداعيات المنتظرة لتصاعد



القوى؟ وهل يسمح الوضع العربي الحالي عامة والخليجي خاصة في التحرك كفاعل رئيسي في أي ترتيبات أمنية إقليمية قادمة؟ أم أن ميزان القوى الإقليمي يفرض حدودا معينة لهذا الدور المنتظر يقلص بموجبه من مستوى التوازن في أي شراكة أمنية إقليمية منتظرة؟

ونظرا لتعدد أوجه تفسير موضوع الدراسة وتباين وتشابك مستويات تحليله فقد إرتأينا أن تكون الخطة المنهجية للدراسة على النحو الآتي:

العلاقات الروسية الصينية من «إرث التنافس التاريخي» الى «حتمية الشراكة الاستراتيجية»

الصراع في أوكرانيا «كمدخل تفسيري لتصاعد الشراكة الروسية الصينية»

الشراكة الروسية الصينية ومستقبل النظام الدولي «السيناريوهات والرهانات المتبادلة»

تصاعد الشراكة الروسية الصينية وموقع القضايا العربية - الخليجية منها «المكاسب وحدود التأثير»

الشراكة الروسية الصينية على القضايا العربية ذات الأولوية الاستراتيجية، حيث نجد من بين هذه التساؤلات:

ما هو الأفق المنتظر للشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين في ظل دافعية الصراع في أوكرانيا لها؟ وماهي النتائج المترتبة على تصاعد هذه الشراكة؟ وكيف سيتعامل الغرب مع هذا الوضع؟ ما هي حدود المكاسب العربية من وراء تصاعد التعاون الروسي - الصيني في ظل الرهانات العربية المنتظرة من وراءه؟ وما هي حدود التوافق العربي الروسي الصيني على مخرجات هذا التعاون وأثرها على أهم القضايا ذات الأولوية الاستراتيجية لدى الدول العربية؟ وما هو موقف العرب من أهداف التعاون الروسي الصيني سواء منها المعلنة أو غير المعلنة؟ وهل يكون ذلك على حساب الشراكة الاستراتيجية مع الغرب؟ وكيف يستغل العرب هامش المناورة الذي أتاحه توجه النظام الدولي نحو تعددية قطبية مرنة تُعطي دورا أكبر للصين وروسيا وتقلل نسبيا من النفوذ الأمريكي على النظام الدولي؟ وما هو موقع العرب من توسع خارطة النفوذ الإقليمي للقوى الإقليمية الصاعدة في ضوء حدود التوافق والاختلاف العربي مع هذه

طوال تاريخ العلاقات بين روسيا والصين والذي يمتد لقرون ماضية وبالضبط الى أول اتصال جغرافي مباشر بين روسيا القيصرية والامبراطورية الصينية سنة ١٦٤٠م شهدت علاقات الطرفين تقلبات عديدة ضمن معادلة تنافس وتعاون في آن واحد طرفاها متطلبات التنافس الإقليمي من جهة ومطالب التعاون الحتمي بينهما من جهة ثانية. بعد قيام الصين الشعبية وانتصار الثورة الشيوعية بزعامة «ماو تسي تونغ» أواخر أربعينيات القرن الماضي مرّت العلاقات الروسية الصينية بمراحل مختلفة من التنافس على زعامة المعسكر الشيوعي عنوانه «راديكالية بكين وبراغماتية موسكو» كإنعكاس لحجم التناقضات بين الطرفين على صعيد تفسير العقيدة الماركسية فضلا عن السياسة العالمية ورؤية كل طرف لمدى توافق سياسته الخارجية ودوره في دعم المد الشيوعي في العالم، تنافس كانت تغذيه النزعة القومية للطرفين والتي استحضرت كل ملفات الخلاف التاريخي وعلى رأسها تلك المرتبطة بالمجال الحيوي سواء ما تعلق بالنزاعات الحدودية أو حدود النفوذ الإقليمي الجيو سياسي حيث تتصادم مصالح الطرفين الاستراتيجية في العديد من الدوائر الجيو سياسية على غرار آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية.



ميزة الصراع في أوكرانيا أنه سرّع من التحولات الدولية التي كان يُنظر إليها على أنها ما زالت بعيدة المدى، ومنها تصاعد الشراكات الاستراتيجية الدولية والشراكة الروسية الصينية من بينها.



## ١. العلاقات الروسية الصينية من «إرث التنافس التاريخي» الى «حتمية الشراكة الاستراتيجية»

تقاطع المجال الحيوي - التنافس الإقليمي - النزاع الحدودي (٤٣٠٠ كلم حدود بين الطرفين) - زعامة المعسكر الشيوعي - توازن العلاقات مع الغرب كلها ملفات ظلت وإن كان بعضها زال بزوال الاتحاد السوفياتي إلا أن البعض الآخر ما زال يغذي مخاوف الطرفين الروسي والصيني نحو تحقيق تحالف استراتيجي يتجاوز إرهابات تاريخ العلاقات التنافسية بينهما ومعها يتجاوز المعطيات الجيو سياسية التي لطالما كانت وما زالت وستبقى تُلجم رهانات الطرفين نحو بناء علاقات استراتيجية تصبوا في أحد أهم أبعادها لصناعة أسس التحالف الاستراتيجي بين الطرفين الرامي لتجاوز المكاسب الثنائية والإقليمية نحو نظيرتها العالمية المرتبطة بالدفع نحو ولادة نظام دولي متعدد الأقطاب تفقد فيه القوة العظمى الأمريكية ومن ورائها حلف الناتو زمام الهيمنة الكلية على هذا النظام.



دولية يحكمها مفهوم «التهديد الجيو سياسي» لأطراف الصراع، فالروس يرون أنهم يحاربون من أجل مستقبل الوجود الجيو سياسي لروسيا ومواجهة توسع الناتو نحو حدودهم الغربية، وهو ما أشار إليه الرئيس الروسي في خطابه بمناسبة الذكرى الأولى للحرب في أوكرانيا عندما أشار إلى أن الغرب يستخدم الحرب في أوكرانيا للقضاء على روسيا، وبالتالي كان لابد من هذه الحرب بغض النظر عن تكلفتها كونها معركة وجود، وبنفس المنطق الاستراتيجي المرتكز على مفهوم «التهديد الجيو سياسي» يرى الغرب في أن انتصار روسيا يعني تغيير الخارطة الجيو سياسية لأوروبا، ومنه فإنه لا بد من وأد هذا التهديد الروسي وعدم السماح بتحقيقه مهما كلف الثمن ذلك حتى لو تعلق الأمر بإفناء الجيش الأوكراني، ولا يغيب هذا المنطق عن رؤية الصين لمفهوم «التهديد الجيو سياسي» الذي يمثله الدعم الأمريكي لتايوان والمهدد لمستقبل دورها العالمي وطبيعة النظام الدولي الذي يتوافق مع هذا الدور، حيث تعتبر «تايوان» جسر عبور الصين نحو هذا النظام، ومنه فإن معركة «تايوان» ضرورة حتمية للصين قصّر الزمن أم طال، غير أن نتائج الصراع الدائر في أوكرانيا سيحمل كبير

بعد نهاية الحرب الباردة وزوال كثير من عوامل الخلاف بين الطرفين المنبثقة من تصادم التفسيرات الماركسية للطرفين، فالإتحاد السوفياتي انهار كأحد القطبين المكونين لثنائية النظام الدولي والصين تراجعت عن أيديولوجيتها الاقتصادية الماركسية في شكل زواج فيه النظام الصيني بين شيوعية النظام السياسي ورأسمالية النظام الاقتصادي، في ضوء هذه المعطيات أُطلق العنان نحو بناء شراكة استراتيجية روسية صينية كان توقيع اتفاقي ترسيم الحدود الشرقية والغربية لسنتي ١٩٩١ و١٩٩٤ بين الطرفين لبنتها الأولى، في حين كان اتفاق الشراكة الاستراتيجية الموقع عقب «قمة بكين» التي جمعت رئيسي البلدين يومها سنة ١٩٩٦ ومعاهدة الصداقة والتعاون لعام ٢٠٠١ بمثابة التدشين الرسمي لمشروع الشراكة الاستراتيجية بينهما، حقبة تجاوز فيها الطرفان تناقضاتهما التاريخية ولو إلى حين، متطلعين إلى بناء شراكة استراتيجية تُغذيها سياسة «العدو المشترك» كمحدد رئيسي في رسم أفق هذه الشراكة مستقبلا حتى لو اختلفت الأطراف في بعض الأولويات المحددة لطبيعة أهداف الطرفين من وراء هذه الشراكة وحدود التوافق والاختلاف فيها.

## ٢. الصراع في أوكرانيا «كمدخل تفسيري لتصاعد الشراكة الروسية الصينية»

في نظر الغرب ووفق الرؤية الأمريكية بالذات فإن الأزمة الأوكرانية تدفع بالشراكة الروسية الصينية نحو الإرتقاء لمستوى التحالف، ومرد ذلك لحجم الفرص وتشارك الأهداف التي وقّرتها هذه الأزمة لصالح نمو العلاقات الروسية الصينية انطلاقا من مفهوم استراتيجي مشترك لتهديد «العدو المشترك»، هذا المفهوم الذي لطالما كان أكثر المحددات الاستراتيجية تفسيرا لطبيعة العلاقات الروسية الصينية منذ نهاية الحرب الباردة، والواقع أن الصراع الدائر في أوكرانيا ورغم إقليمية حدوده الجغرافية إلا أنه يملك تأثيرات

الأثر على الصراع القادم في تايوان.

ورغم أن الحرب في أوكرانيا بقيت محصورة في حدودها الجغرافية لغاية الآن، وهو ما لا يرغب أطراف الصراع في تغييره كونه ليس في صالح كل الأطراف، إلا أن الثبات على هذا المسار مستقبلا ليس مضمونا، خاصة إذا أخذ الصراع سيناريوهات تَخل بميزان القوى الحالي بشكل يصبح فيه الحفاظ على جغرافية الحرب في حدودها الحالية ليس من مصلحة أحد أطراف الصراع. وبخاصة روسيا التي يمس الصراع حدود أمنها القومي مباشرة، فضلا عن مستقبل دورها كقوة كبرى في النظام الدولي والذي من الواضح أن سيتأثر كبير بالتأثر بنتائج الصراع في أوكرانيا وهو ما ينطبق على الصين. وعلى النقيض من ذلك بالنسبة للغرب الراغب في بقاء الوضع الحالي عما هو عليه بل وتحييد وضبط الدور الروسي مستقبلا إن أمكن ذلك، ونظرا لصعوبة إيجاد حلول وسط بين أطراف الصراع تُصبح إمكانية تطور الأحداث نحو مستوى تتجاوز معه حدود الجغرافيا الحالية هو سيناريو وارد الحدوث وبخاصة في ضوء طبيعة وحجم الدعم الغربي لأوكرانيا المتزايد في الأسابيع الأخيرة كما ونوعا، دعم من شأنه تحديد طبيعة الأدوات التي يستعملها الروس في صراعهم لغاية الآن.

إن الاستراتيجية النووية هي استراتيجية ردع لا استراتيجية استخدام كون استعمال النووي سيؤدي



المقاربة الاستراتيجية بين الأطراف الثلاثة (روسيا والصين والغرب) ستجعلنا أمام إدراك تام بحجم تداعيات الصراع الروسي الغربي في أوكرانيا على مستقبل الصراع الصيني الغربي حول تايوان.



الى التدمير المتبادل، إلا أن هذه القاعدة ليست صالحة لكل زمان ومكان، فالضغط المستمر الذي يشكله الدعم الغربي لأوكرانيا على روسيا خاصة في ضوء التقارير المرتبطة بإمكانية تزويد واشنطن لكيف بأسلحة بعيدة المدى قد يصل مداها الى الأراضي الروسية، هو أمر مقلق سيزيد من احتمالية سيناريو الصدام المباشر بين «الناو» وروسيا على الرغم من أن كل الأطراف لا ترغب في حدوث ذلك كون تداعياته ليست في مصلحة أحد، وفي ظل عدم قدرة روسيا على مواجهة الغرب مجتمعا يُصبح السبيل الوحيد لإعادة التوازن هو السلاح النووي بغض النظر عن نوعيته استراتيجيا محدودا كان أو شاملا، ورغم الإشكال المرتبط بطبيعة الرد الغربي على استعمال روسيا للسلاح النووي في أوكرانيا، والذي وفي قراءة أولية لا يؤدي بالضرورة الى رد غربي - أمريكي بالمثل كون أوكرانيا ليست عضوا في «الناو»، يجعل هذا السيناريو مرهون في احد أهم أبعاده بمستقبل الصراع وقدرة الطرفين على ضبط حدود مصطلحه بحدود مصلحة الطرف الثاني، رغم أن الثابت أن بوادر الحل المفقود للأزمة مرتبطة بوصول كل الأطراف الى قناعة مفادها أن تكلفة الحرب أصبحت لا تتوافق مع المنتظر منها من مكاسب، وهو السيناريو الذي يبدو أن معالمة مازالت بعيدة المنال في ضوء المعطيات الراهنة.

وبعد عام من الصراع الروسي الغربي في أوكرانيا، وفي مشهد يخلو من وجود بوادر حل للأزمة في الأفق، فلا روسيا رغم خسائرها الاقتصادية ونكساتها العسكرية مستعدة لوقف الغزو، ولا أوكرانيا مستعدة للاستسلام، ولا الغرب مستعد لوقف إمداداته حتى لو أدى ذلك لإبادة الجيش الأوكراني، فالهدف الأمريكي الأسى هو إضعاف روسيا وأوروبا معا، في ظل هذه المعطيات ستكون الحاجة ماسة لتقييم وضع كل الأطراف بما يتوافق مع ما تم تحقيقه من مكاسب من جهة وتكلفة هذه المكاسب من جهة آخر، وهو ما سيساهم في الإجابة عن الإشكالية المرتبطة بإعتماد الصراع في أوكرانيا كمدخل تفسيري لتساعد الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين.

أما **الغرب** فرغم نجاحه لغاية الآن في لجم الطموح الروسي في أوكرانيا وزيادة تكلفته على كل المستويات بغض النظر عن حدود التوافق والاختلاف الأمريكي الأوروبي حول ذلك، إلا أنه أمام حتمية الموازنة بين مصالحه المرتبطة بإفشال روسيا من جهة ومخاطر الاستمرار في الضغط عليها من جهة أخرى، نظرا للمآلات الخطيرة الناجمة عن الدفع بالصراع نحو الهاوية، ففي النهاية فإن من مصلحة الغرب أن يجد مخرجا لروسيا يحقق لها جزءا مما تبتغيه من مكاسب، وذلك هو السبيل الوحيد لوقف الحرب وليس الصراع، فحتى لو توقفت الحرب فإن إدارة الصراع ستستمر خلال فترة ما بعد الحرب.

من دلالات الاستراتيجية الغربية الرامية لإفشال روسيا في أوكرانيا واستنزافها هو توجيه رسالة للصين وتنبؤها لحجم التحديات التي قد تواجهها في ما اذا أقدمت على ضم تايوان، فالواضح أن ملف الصراع في أوكرانيا ومخارجاتها يملك كبير التأثير على مستقبل الصراع حول تايوان، وهو ما يفسر هذه الرغبة الصينية المتزايدة في الدفع بالشراكة الاستراتيجية مع روسيا نحو مزيد من التقدم رغم الخسائر التي قد تترتب من وراء هذا النهج في علاقاتها مع الغرب، إلا أنه وفي مقابل ذلك ورغم ربط الغرب وبخاصة الولايات المتحدة لملفي أوكرانيا وتايوان بعضهما ببعض إلا أن الثابت أن سبل التعامل بينهما تختلف باختلاف مقومات كل من روسيا والصين، فالغرب يسعى الى الرفع من مستوى التنافس مستقبلا مع الصين من جهة ولكن ذلك لن يكون إلا عبر تحييد روسيا وضبط حدود الصراع معها من جهة أخرى، وهو ما يجعل من مصلحة الغرب إيجاد مخرج لروسيا من معادلة الصراع الحالي كما سبق الذكر بما يحفظ حيادها مستقبلا، وبالتالي التقليل من حجم وطبيعة الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين، ولعل أن هذه الرؤية الاستراتيجية الغربية نابعة من قناعة أن الصين تمتلك من أدوات الصراع ما لا تمتلكه روسيا الراغبة في رفع سقف التنافس ولكنها تفتقر الى الأدوات اللازمة لذلك، فإن تصار روسيا ذات الأدوات المحدودة هو كارثة استراتيجية بالنسبة للغرب ومستقبل صراعه مع الصين ذات الأدوات والإمكانات

فوضع **روسيا** وبعد مرور سنة من الحرب أبان عن أمرين، **الأول** أنها تفتقر الى الأدوات التي تتوافق مع رغبتها في رفع نسق التنافس مع الغرب على النحو الذي يُفرز نظاما دوليا جديدا متعددًا كان أو ثنائيا، وحتى أن ما تمتلكه من أدوات هي محدودة الفعالية كونها لم تأتي بالنتائج المطلوبة، ولعل أن محدودية المكاسب التي حققتها من وراء ملف حرب الطاقة واستعمال ورقة الغاز للضغط على أوروبا على النحو الذي يلجم الدعم الأوروبي لأوكرانيا من جهة ويضيّق من مساحة التوافق الأمريكي الأوروبي من جهة أخرى لأكبر دليل على ذلك، فلا أوروبا أذعنت للضغط الروسي وأوقفت دعمها السخي لأوكرانيا وما صفقة الدبابات الألمانية المقدمة لأوكرانيا مؤخرا إلا أكبر دليل على الفشل الروسي في توظيف عنصر الطاقة لتحقيق هذا المبتغى، ولا المعسكر الغربي إنقسم على النحو الذي تريده روسيا على الأقل لغاية الآن رغم ما تتوفر عليه العلاقات الغربية البينية (الأمريكية الأوروبية) من فرص لتعزيز حالة الانقسام واللاتوافق كنتيجة حتمية لحدود التوافق والاختلاف بين الطرفين تجاه الصراع، أما **الأمر الثاني** فمرتبط بالأبعاد الاستراتيجية العسكرية لمجريات الحرب وتقلباتها المتتالية، فرغم أن عدم حسم روسيا للمعركة طيلة سنة يعد في حد ذاته فشلا استراتيجيا زاد من تكلفة روسيا السياسية والعسكرية والاقتصادية، غير أن قدرة روسيا على إعادة ضبط انتشارها العسكري على الأرض ومواجهة التحديات التي فرضها الدعم الغربي الهائل لأوكرانيا، بالشكل الذي أوقف حالة التدهور التي أبانت عليها قواتها طيلة أشهر من التراجع ثم الأخذ بزمام المبادرة مؤخرا واختراق خطوط الدفاع الأوكرانية في عديد خطوط التماس، هي تطورات أعادت الثقة للروس بقدرتهم على تحقيق مكاسب تكتيكية ستعزز من موقع روسيا السياسي في مواجهة الغرب، هذا الأخير الذي تشير التقارير الى أنه اقترب من بلوغ اقصى ما قد تحتمله احتياطاته الاستراتيجية من أسلحة لدعم أوكرانيا، وسط هذه المعطيات الواضح أن الصراع أصبح نموذجا من حرب الإستنزاف الأكثر فيها تحقيقا للمكاسب هو الأكثر قدرة على تحمل تكاليف متطلبات الصراع.



المنطقة العربية - الخليجية تأثرت بحكم الأولويات والتعاطي الأمريكي مع أزمات المنطقة في ظل بروز مناطق اهتمام أخرى كشرق أوروبا والمحيط الهندي والهادي، فضلا على ضغط الاصطفاف الذي أفرزه الصراع في أوكرانيا.



الضخمة، ومن هنا تنبع أهمية افشال روسيا في أوكرانيا بالنسبة للغرب كرسالة أولية الى الصين وطموحها تجاه تايوان، والأهم من ذلك منع تطور الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين بما يُفضي الى ولادة تحالف جديد تُغذيه محددات استراتيجية يتقدمها « مواجهة التهديد المشترك » و«الرغبة المشتركة في صناعة نظام دولي جديد»، هذا الأخير الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمخرجات الصراع الدائر في أوكرانيا، كون ميزة الازمة الأوكرانية أنها سارعت من التحولات والتغيرات الدولية التي كانت بعض دوائر الفكر الاستراتيجي ترى أنها ما زالت بعيدة المدى والمثال.

بالنسبة للصين فإن الصراع في أوكرانيا جاء بعد الأبعاد الجيوبولتيكية لجائحة كورونا بما أفرزته من تداعيات سلبية على العلاقات الصينية الأمريكية بل والغربية عامة، وبخاصة في ظل الحرب التجارية التي برزت كأولوية استراتيجية لدى إدارة «دونالد ترامب» في تعاملها مع الصين بل إن البعد التجاري قد طغى على كامل السياسة الخارجية الأمريكية ورؤية الولايات المتحدة للقضايا الدولية، إلا إن المتابع لمسار تعامل الصين مع الأزمة الأوكرانية سيجد أن الأخيرة وبعد مرور عام من الأزمة قد تمكنت من تحقيق أعلى المكاسب الممكن تحقيقها من طرفي الصراع.

فتغيير روسيا لنسبة كبيرة من صادراتها من الطاقة من أوروبا نحو السوق الآسيوية وبأسعار تفضيلية عاد بالريح على اقتصاد الصين كأكبر مستورد للنفط في العالم وثاني أكبر مستهلك له، ومن جهة أخرى جعل روسيا أكثر اعتمادا على الصين كوجهة رئيسية لصادرات الطاقة الروسية بعد تراجع امداداتها لأوروبا.

في مقابل ذلك فإن دعم الصين لروسيا لم ولن يكون أبدا «بلا سقف»، فالصين ما زالت تُعطي للبعد الغربي في تعاونها مع روسيا كبير الأهمية، وهي غير مستعدة لتجاوز العقوبات الغربية على روسيا حتى وهي في أوج أزمتهام مع الولايات المتحدة حول «تايوان»، فبلغة الأرقام فإن حجم تجارة الصين مع روسيا لا يتعدى ٢,٥٪ من مجمل حجم التجارة الدولية



الحقيقي للصين مدى قوة ووحدة الغرب ومدى استمراريتهما في ظل حدود التوافق الأمريكي الأوروبي في حال ما إذا أقدمت على ضم تايوان، ومن جهة ثانية فإن قدرة الغرب على إفشال روسيا في أوكرانيا هو مؤشر على إمكانية قدرته على إفشال طموح الصين في تايوان، فالردع الأمريكي الغربي لروسيا موجه في أحد مواطنه نحو ردع الصين عن تايوان.

عموماً فإن الصين قد نجحت لغاية الآن في التوفيق بين حدود مواقفها تجاه روسيا والغرب، بشكل وازنت فيه بشكل دقيق بين متطلبات الطرفين وما يرتبط بذلك من مكاسب وخسائر، رغم كل التقارير الأمريكية المحذرة من خطط صينية لدعم روسيا عسكرياً مستقبلاً إذا استمر هذا الفشل الروسي في حسم المعركة في أوكرانيا.

### ٣. الشراكة الروسية الصينية ومستقبل النظام الدولي «السيناريوهات والرهانات المتبادلة»:

مبدئياً هناك ارتباطات قوية بين ملف الصراع في أوكرانيا وملفات عالمية أخرى تحمل العديد من الأبعاد الجيوبولتيكية المشتركة، وفي مقدمتها «الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية» و«التنافس الصيني الغربي» هذا الأخير الذي يحمل بوادر تحوله إلى مستوى متقدم من الصراع مستقبلاً، خاصة وسط تسارع التحولات والتغيرات في بيئة التحالفات والشراكات الدولية التي أفرزتها مخارج الحرب في أوكرانيا، وكذا تغيير سلم الأولويات لحدود ومناطق جيوسياسية معينة على حساب أخرى في إحدى التجليات التي حملها الصراع الدائر في أوكرانيا، فقد تصاعد مستوى التنافس في المحيط الهندي والهادي كنتيجة حتمية لرغبة الصين في توسيع نفوذها والذي قبله سعي أمريكي غربي للجم هذا الصعود، كما تبرز

للصين، رغم أن تجارة الصين مع روسيا احتلت المرتبة الأولى في قائمة أكثر الدول نمواً في التبادل التجاري مع الصين خلال سنة ٢٠٢٢ بنمو يناهز ٣٤٪، في حين بلغت نسبة هذا النمو في أول شهرين من سنة ٢٠٢٣ ما يناهز ٢٦,٩٪.

**- سياسياً** ورغم أن الصين دعمت مظالم روسيا حول توسع حلف الناتو نحو الشرق، إلى أنها رفضت إبداء دعمها العلني للغزو الروسي لأوكرانيا، رغم أن غياب الإستنكار الصيني لهذا الغزو يعد في حد ذاته دعماً غير مباشر لروسيا.

**- اقتصادياً** تبدو الصين أحد أكبر المستفيدين من المزايا الاقتصادية التي حققتها في إطار دعمها الجزئي لروسيا من جهة، كما أن تسقيف حدود هذا التعاون جنب الصين أي تداعيات في علاقاتها مع الغرب من جهة أخرى.

**- استراتيجياً** يعد المسار الحذر الذي رسمته الصين تجاه طرفي الصراع ناجحاً في أي سيناريوهات مستقبلية للصراع في أوكرانيا ولو كان ذلك بدرجات متفاوتة بين كل سيناريو وآخر:

فشل روسيا في الحرب سيضعف من تنازلات روسيا للصين حول حل ملفات التنافس بين الطرفين (النفوذ في آسيا الوسطى)، خاصة وأن روسيا مجبرة لا مخرجة على هذه التنازلات، رغم أن هذا السيناريو مقلق للطموحات الصينية المستقبلية في إعادة تايوان لسلطتها.

وفشل الغرب في لجم طموحات روسيا التوسعية في أوكرانيا، سيزيد من قوة موقع الصين في معظم ملفات صراعها مع الغرب وفي مقدمتها ملف «تايوان» الذي من المرجح أن يُسرَّع سيناريو انتصار روسيا في أوكرانيا من حدوثه.

- المقاربة الاستراتيجية بين الأطراف الثلاثة (روسيا والصين والغرب) ستجعلنا أمام إدراك تام بحجم تداعيات الصراع الروسي الغربي في أوكرانيا على مستقبل الصراع الصيني الأمريكي بخاصة، فمن ناحية فإن الصراع في أوكرانيا هو الاستشراف



صعود الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين ستمنح "البديل" الذي يتيح فرصة الاختلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي إمكانية هندسة الاستراتيجية التي تُراعي المصالح العربية - الخليجية حتى لو تعارض ذلك نسبيا مع المصالح الأمريكية.



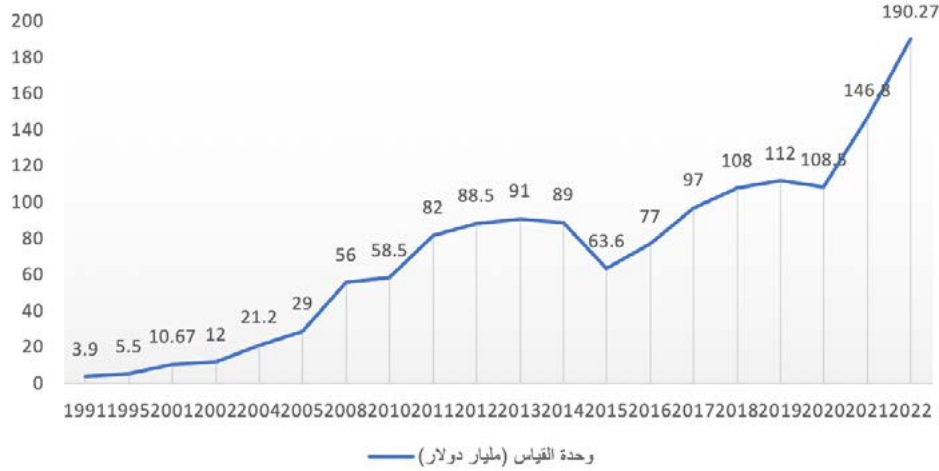
القارة الافريقية كوجهة رئيسية بحكم أنها منطقة خام تحمل من الفرص الكثير وبخاصة في ظل تراجع النفوذ الفرنسي التقليدي في هذه القارة ما وسع من دائرة التنافس والصراع حول مناطق الفراغ الناجمة عن هذا التراجع.

إن من أهم دوافع تصاعد الشراكة الروسية الصينية هو رغبة الطرفين في صناعة نظام دولي خارج عن سيطرة القطب الأمريكي الأوحده، رغبة ضاعفتها السياسة الأمريكية القائمة على دعم النهج الانفصالي لتايوان، كما أن حاجة الطرفين الصيني والروسي لبعضهما البعض تتسع يوما بعد، فالصين بقوتها المالية والتجارية الضخمة (الصين تستحوذ على ١٣٪ من التجارة العالمية (٠.٦ تريليون دولار)، الاتحاد الأوروبي ١٥٪ والولايات المتحدة ١٧٪) ما زالت تبحث عن السبل اللازمة لمسايرة صعودها الاقتصادي بأخر سياسي وعسكري تقني وهنا يأتي دور الشراكة الاستراتيجية العسكرية بين الصين وروسيا والتي تعددت صورها من اعتماد الصين على روسيا كمصدر رئيسي لوارداتها من السلاح بحوالي ٤٥٪ من اجمالي هذه الواردات، وكذا المناورات العسكرية الدورية بين الطرفين.

وفق هذه المعطيات تبرز الحاجة الى محاولة رسم معالم مستقبل الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين ورهانات تحولها الى تحالف استراتيجي يساهم في إعادة تشكيل النظام الدولي على نحو مختلف مما هو عليه الآن، تتراجع بموجبه حدود الهيمنة الأمريكية لكن دون التنازل على موقع الولايات المتحدة كقوة عظمى حتى في ظل المكاسب التي ستحققها القوى الكبرى المنافسة منفردة كانت أم متحالفة (روسيا والصين)، ورغم صعوبة تحديد طبيعة هذه المكاسب إلا أن الواضح أنها ستكون مرتبطة بالسيناريوهات التي من الممكن أن يسلكها مسار الصراع في أوكرانيا والتي بدأ بعضها يظهر في ظل النتائج الأولية المترتبة عن عام من الصراع في أوكرانيا وافرازاته على وضع أطراف الصراع، وهي على النحو الآتي:

**السيناريو الأول:** ويعكس هذا السيناريو احتمالية انتصار روسيا ورغم أنه سيناريو صعب الحدوث

## نمو التبادل التجاري بين روسيا والصين فيما بين: 1991 وإلى 2022



### المرجع: احصائيات البنك الدولي وبيانات الهيئات الصينية

خط الصراع في أوكرانيا بما يعبر عن تحول الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين نحو تحالف استراتيجي تُغذيه رغبة الطرفين في نظام دولي جديد من جهة، ومخاوف الطرفين من تداعيات الفشل في تحقيق هذا المبتغى وفشل روسيا في أوكرانيا أحد دلائله من جهة أخرى، ورغم أنه لا وجود لدلائل قاطعة على رغبة الصين في تجاوز مواقفها الحالية نحو مستوى أكبر من الانغماس في هذا الصراع، إلا أن الزيارات السامية والمتبادلة بين مسؤولي روسيا والصين بالموازاة مع صدور عديد التقارير الأمريكية المتحدثة عن إمكانية تزويد الصين لروسيا بمساعدات عسكرية تجعل من إمكانية أن تنحو التطورات نحو هذا السيناريو أمر وارد الحدوث، وسيؤدي في حالة حدوثه إلى افراز نموذج من ثنائية الاستقطاب محوراً للصين والولايات المتحدة الأمريكية.

**السيناريو الثالث:** ويتعلق بإحتمالية انتصار الغرب ونجاحه في وأد الطموح الروسي في أوكرانيا، وهو سيناريو يحمل من الأبعاد الاستراتيجية الكثير سواء فيما تعلق بنجاح الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا في الدفع نحو ولادة نظام دولي جديد، أو ما يرتبط بمستقبل روسيا كقوة كبرى في العلاقات

بالنظر للمعطيات على أرض الواقع وفشل حسم روسيا للحرب لعام كامل وهو ما يعد في حد ذاته فشلاً أثبت أن روسيا لا تمتلك القدرات اللازمة لتغيير النظام الدولي منفردة، غير أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاء هذا السيناريو بحكم توفر محددات يمكن أن تُدعم الرهانات اللازمة التي يحتاجها، وفي مقدمة هذه الرهانات الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين فضلاً عن رهان روسيا على تفكك وحدة المعسكر الغربي بما سيوفره من انقسامات غربية بينية ستمتد إلى حلف الناتو، وهذا ما ستحدده حدود التوافق والاختلاف الأمريكي الأوروبي مستقبلاً تجاه الصراع في أوكرانيا، وستغذيه الرغبة الأمريكية في إلحاق الهزيمة بروسيا والرغبة الأوروبية في إيجاد مخرج يتيح لروسيا تحقيق جزء من المكاسب من جهة ويمنح لأوروبا جزءاً من الاستقلالية عن الهيمنة الأمريكية من جهة أخرى، ورغم أن رهان روسيا على هذا العامل لم يتحقق بعد، إلا أن إمكانية حدوثه حتى لو لم يكن بالشكل الذي تريده روسيا هو أمر وارد، إلا أن الثابت من كل هذا أن انتصار روسيا سيعد انتكاسة استراتيجية كبرى للغرب تداعياتها ستمتد مستقبلاً إلى الصراع المرتقب مع الصين.

**السيناريو الثاني:** ويرتبط بإمكانية دخول الصين على

أنه توسع في مناطق أخرى (المحيط الهادي والهندي، بحر الصين، اليابان، أوروبا الشرقية، أفريقيا). وبما يوازي هذا الانتشار فإن من دلالات التفوق الأمريكي هو حجم ميزانية الدفاع الأمريكية لسنة ٢٠٢٣، فقد أقرّ مجلس النواب الأمريكي في إطار ما يعرف بـ «قانون تفويض الدفاع الوطني» الذي يحدد سياسة وزارة الدفاع ما يناهز **٨٥٨ مليار دولار** للإنفاق العسكري خلال هذه السنة بزيادة قدرها **٤٥ مليار دولار** مقارنة بنظيرتها لسنة ٢٠٢٢.

في مقابل ذلك بلغت ميزانية الدفاع الصينية لسنة ٢٠٢٣ (**٢٢٥ مليار دولار**) بزيادة قدرها **٧,٢٪** عن سابقتها لسنة ٢٠٢٢ وبنسبة نمو تقارب **١٠٠٪** أي ضعف حجمها مقارنة بما كانت عليه قبل عشرة سنوات، وهي بذلك تعد ثاني أكبر ميزانية دفاع في العالم بعد ميزانية الولايات المتحدة، ورغم أن الكثير من المراكز المختصة في شؤون التسليح كانت قد شكّكت في هذه الأرقام المرتبطة بالإنفاق العسكري الصيني كون حجمها هو أكبر مما هو معلن، على غرار «معهد ستوكهولم لسياسات الأمن والتنمية» الذي أشار إلى أن الميزانية المعلن عنها لا تمس الأبحاث العسكرية السيبرانية ولا التجارب الصاروخية، إلا أن الثابت أنها ما زالت تعد أقل من ثلث ميزانية الدفاع الأمريكية، أما الميزانية العسكرية لروسيا فقد بلغت **٦٥,٩ مليار دولار** بنسبة نمو قدرها **٢,٩٪** خلال سنة ٢٠٢٢، في حين وقّع الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» في ديسمبر الماضي عن الميزانية العامة لسنة ٢٠٢٣ حيث تم تخصيص **١٤٣ مليار دولار** لمجالات الدفاع والأمن وإنفاذ القانون.

والواضح من خلال ما سبق حجم التفوق العسكري الأمريكي بالنظر لحجم الإنفاق العسكري والذي بلغ زهاء ثلاثة أضعاف نظيره الروسي والصيني مجتمعين، وذلك بحكم الانتشار العسكري الأمريكي الواسع النطاق في كل الدوائر الجيو سياسية ذات الأهمية في كل قارات العالم، ومن غير المتوقع أن يحدث تغير يؤدي إلى الإخلال بميزان القوى الحالي، حتى لو سار الصراع في أوكرانيا على النحو الذي لا ترغب فيه الولايات المتحدة أن يكون.

الدولية ولكن ذات تأثير إقليمي، أو ما يرتبط بمستقبل الصعود الصيني والملفات ذات العلاقة بهذا الصعود وفي مقدمتها «ملف تايوان»، ومن جهة أخرى فإن مستقبل الاستقلالية الأوروبية عن الهيمنة الأمريكية تعد هي الأخرى مرتبطة بهذا السيناريو وطبيعة حدود هذا النجاح الغربي وما يتعلق به من طبيعة وحدود الفشل الروسي، إلا أنه وبشكل عام فإن نجاح الغرب في أوكرانيا سيقلل من تأثير التحولات الهادفة إلى تغيير طبيعة النظام الدولي من جهة، كما سيؤجل الصراع الصيني الأمريكي المرتقب إلى حين توفر المحددات اللازمة لهذا الصراع.

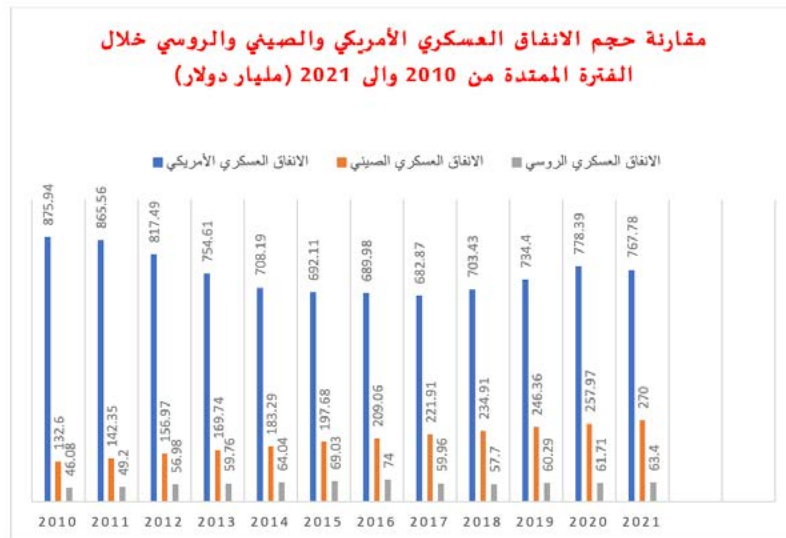
وفي مقابل هذه السيناريوهات المحتملة لمستقبل الصراع الجاري في أوكرانيا، وبغض النظر عن من الأوفر حظا من هذه السيناريوهات للحدوث في ظل النتائج الأولية التي أفرزها عام من الصراع، إلا أن الثابت أن هذه السيناريوهات سيكون لها كبير الأثر في طبيعة النظام الدولي المنتظر أن يكون من ضمن مخرجات الصراع في أوكرانيا، إلا أنه وفي ظل النتائج الأولية لهذا الأخير فإن أكثر السيناريوهات واقعية لمستقبل النظام الدولي هو ذلك الذي لا يأخذ بهذا النظام كوحدة متجانسة يمكن الحكم على كل أجزائها ومكوناتها بنفس الحكم، وبالتالي فإنه من الواجب الفصل بين جزئيات ومستويات هذا النظام على النحو الذي يُتيح لنا تحديد مستقبل طبيعة كل جزء ومستوى على حدى، بالشكل الذي يجعل أكثر السيناريوهات واقعية لمستقبل تشكل النظام الدولي، هو ذلك الذي يشير إلى أن هذا النظام يسير نحو الانقسام إلى جزئين:

**الجزء العسكري:** فالثابت أن الولايات المتحدة تمتلك من المقومات الكثير لكي تُحافظ على موقعها الاستراتيجي المتفوق في هذا المجال، بما لا يُتيح أي مظهر من مظاهر التحول على الأقل في المدى المنظور بما يمس هذا الموقع، ولعل من تجليات الهيمنة الأمريكية العسكرية في النظام الدولي هو حجم وحدود الانتشار العسكري الأمريكي الذي ورغم انكماشه في بعض المناطق كنتيجة لأولويات هذه المناطق في الاستراتيجية الأمريكية على غرار منطقة الشرق الأوسط (العراق، أفغانستان وسوريا)، إلا

ماليا تعدّ الصين ثاني أكبر قوة مالية في العالمي، كما تملك الصين أكبر احتياطي نقدي أجنبي بلغ مع نهاية ٢٠٢٢ زهاء ٣,١٢٨ تريليون دولار، وهي عوامل تؤهلها نسبيا على امتلاك القدرة من أجل الدفع بنظام اقتصادي دولي متعدّد الأقطاب، وفي مقابل توسع الصين في امتلاك أدوات التغيير الاقتصادي ما منحها هامشا كبيرا للمناورة في مواجهة الاضطرابات الناجمة عن الحرب التجارية التي أعلنتها إدارة «دونالد ترامب» وما زالت آثارها سارية المفعول لغاية الساعة، تشهد الولايات المتحدة عجزا في ميزانها التجاري والذي تجاوز في آخر سنتين متوسط ٨١ مليار دولار، بما يوحي على عدم تعافي الاقتصاد الأمريكي من تداعيات كورونا لغاية الساعة رغم كل السياسات الجمركية التي فرضتها الإدارة السابقة ضمن حربها التجارية على الصين والتي ما زالت سارية المفعول مع إدارة «جون بايدن».

في ظل هذه السيناريوهات المستقبلية الذي من الممكن أن تفرزه الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين والتي من المتوقع أن تكون الحرب في أوكرانيا أحد صورها، يبرز أحد أكثر الإشكالات المرتبطة بحدود التوافق والاختلاف بين روسيا والصين، وهل

**الجزء الاقتصادي:** وهو الجزء الأكثر واقعية وقابلية لإحتمالية التحول، بغض النظر عن طبيعة النظام الدولي الوليد هل هو نظام ثنائي القطبين (صيني - أمريكي) أم متعدّد الأقطاب تلعب فيه التكتلات سواء الإقليمية أو الدولية (بريكس وشانغهاي وآسيان وغيرها) دورا مؤثرا في حركية النظام الدولي المنتظر، ولعل أن من بوادر هذا التحول هو التصاعد المستمر للاقتصاد الصيني المرشح للتربع على عرش التجارة العالمية في السنوات القادمة، بحكم تسارع قدرته على تقليص الفجوة مع موقع الولايات المتحدة المتصدري في هذا الشأن، فضلا عن ميل كفة الميزان التجاري بين البلدين لصالح الصين بفائض قدره ٣٥٠ مليار دولار في السنة خلال آخر سنتين، مستغلة حالة الركود التي ما زال يعاني منها الاقتصاد الأمريكي من جهة وقدرة الصين على تجاوز مخاطر الأزمات العالمية وحسن إدارة إستجابتها لهذه الأزمات من جهة أخرى، وهو ما تثبته استراتيجية الصين في تجاوز آثار أزمة كورونا بمرونة وبأقل التكاليف الممكنة والإستغلال الأمثل لبداية تعافي الاقتصاد العالمي من هذه الأزمة على النحو الذي زادت فيه الصين من نفوذها التجاري عالميا بشكل اسرع من باقي المنافسين.



Source: Stockholm International Peace Research Institute (Sipri)

<https://milex.sipri.org/sipri>

ورغم أن تصاعد الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين في ظل الصراع الدائر في أوكرانيا لها ثمنها بالنسبة لروسيا كونها مجبرة لا مخرجة على تقديم تنازلات للصين، وهو ما يُدركه الغرب على أن من ضمن مخرجات الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية هو زيادة تعزيز الدور الصيني في هذه المنطقة وهي الرغبة في أن تكون دول آسيا الوسطى جزءاً من مشروعها الضخم «مبادرة الحزام والطريق» عبر توقيع اتفاقيات وتحالفات ذات طابع سياسي واقتصادي في المقام الأول، رغم إدراك الصين لضرورة تغيير عقيدتها العسكرية التي تحد من الانتشار العسكري الخارجي، وهذا من أجل توفير الحماية اللازمة التي يقتضيها توسعها الاستثماري والتجاري العالمي وبالتالي ضرورة تجاوز هذا المذهب الذي تدين به الصين منذ عقود.

## ٤. تصاعد الشراكة الروسية الصينية وموقع القضايا العربية -الخليجية منها« المكاسب وحدود التأثير»

إن التغيرات المتسارعة على مستوى التوازنات الدولية والإقليمية بما تحمله من تداعيات والتي ساهم الصراع في أوكرانيا في تأجيجها وبخاصة ما تعلق منها بتصاعد الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين، تجعل من الضرورة على كل دول العالم مراجعة مواقفها تجاه كثير من القضايا، خاصة في ضوء معركة الإصطفاف التي أفرزها الصراع في أوكرانيا، حيث تبرز الدول العربية وبخاصة الخليجية منها كأحد المستهدفين من وراء موجة الاستقطاب الجارية، ما يجعلها أمام حتمية ترتيب أولوياتها الاستراتيجية بما يتوافق مع المتغيرات الجديدة، فالصراع في أوكرانيا كشف للعالم حجم التأثيرات التي من الممكن أن تمس الأمن العالمي في عديد المجالات وبخاصة الطاقة والغذاء جزاء أي صراع حتى لو كان بأبعاد إقليمية فقط، كنتيجة لحجم ترابط الأمن العالمي من جهة

لهذه الشراكة حدود أم أن أفقها غير منتهى؟ وما هو سقفها المتوقع؟، فالتمعق في حيثيات الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين سيلاحظ حتماً وجود حدود للتوافق وأخرى للإختلاف بين الطرفين حول عديد الملفات والقضايا، ستجعلنا أمام حتمية الإجابة على الإشكالية المرتبطة بحدود توافق واختلاف مصالح الطرفين، والواضح من خلال ما تقدم أن كلا من روسيا والصين يتوافقان حول عديد الملفات والتي منها:

- الرغبة المشتركة في تغيير طبيعة النظام الدولي على النحو الذي تتلصق بموجبه الهيمنة الأمريكية وبالتالي يتراجع فيه تأثير الولايات المتحدة كقوة عظمى سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وحتى ثقافياً.

- التوافق المبدئي بين الطرفين على معالجة الملفات الداخلية بعيداً عن التأثير الخارجي، خاصة فيما ارتبط بقضية الأقليات، ولعل أن الموقف الصيني من الغزو الروسي لأوكرانيا وقبله من ضم القرم سنة ٢٠١٤ بل وحتى موقفه من إعادة سيطرة روسيا على الشيشان في أوائل عهد حكم «فلاديمير بوتين»، وفي مقابل ذلك موقف روسيا من «تايوان» وكذا مسألة «التبت» لأكبر دليل على هذا التوجه.

في مقابل ذلك تبرز عديد الملفات التي ما زالت تعد من ضمن ملفات الخلاف بين الطرفين، وفي مقدمتها التنافس القديم الحديث في آسيا الوسطى الذي ورثته روسيا عن الاتحاد السوفياتي، هذا الأخير الذي كثيراً ما اتسمت علاقته مع الصين الشعبية بالتنافس والتوتر، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى كان واضحاً وبخاصة في العقدين الأخيرين تصاعد رغبة واهتمام الصين بتعزيز نفوذها في هذه المنطقة وبناء شراكات اقتصادية مع دولها سواء تحت مظلة منظمة «شانغهاي» أو «بريكس» أو بشكل ثنائي رغم مخاوف روسيا من هذا التمدد وهي التي تنظر إلى آسيا الوسطى من منطلق أنها من ضمن مناطقها الخالصة، والحقيقة أن المنطقة وبحكم احتياطاتها من الطاقة وأسواقها الناشئة أصبحت مرتعاً لتنافس العديد من القوى الإقليمية والعالمية مثل الهند وتركيا والولايات المتحدة.

وهشاشة بنيته في مواجهة أي تهديدات لمثل هكذا صراع من جهة أخرى.

عموما فإن المنطقة العربية عامة والخليجية تأثرت وستتأثر كبيراً بالتغيرات الجارية في النظام الدولي في عديد المجالات، وإن كان ذلك سيكون حتماً بنسب متفاوتة بين كل دولة وأخرى، من منطلق عديد المحددات على غرار: حجم الدولة - موقعها الجيو سياسي - دورها الإقليمي - طبيعة تأثيرها بأي تغييرات في النظام الدولي - مستوى الاستقطاب الذي تتعرض له وغيرها من محددات، إلا أنه وبشكل عام فإن المنطقة العربية تأثرت من منطلقين رئيسيين:

**الأول** مرتبط بإعادة ترتيب الأولويات والتعاطي الأمريكي مع أزمات المنطقة ولعل أن الوساطة الصينية ودورها في إعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين إيران والمملكة العربية السعودية لأكبر دليل على ذلك.

**الثاني** مرتبط بمعركة الاصطفاف الجارية كأحد مخرجات الصراع الدائر في أوكرانيا، خاصة في ضوء المنظور الأمريكي الذي يفسر الحياد العربي - الخليجي على أنه موقف داعم لروسيا من جهة، وهامش المناورة الذي أتاحه هذا الصراع لعديد الدول العربية لإعادة رسم استراتيجيتها من منطلق البدائل التي وفرها الصعود الصيني عامة من جهة أخرى.

في ضوء هذه المعطيات يمكن تحديد عديد القضايا العربية التي من الواضح أنها أكثر تأثراً بتصاعد الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين، وحدود التوافق والاختلاف في رؤية الطرفين الروسي والصيني تجاهها:

**الطاقة:** من الواضح أن ملف الطاقة يعد أحد أكثر الملفات تأثيراً وتأثراً في الأبعاد المحتملة لتصاعد الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين على المنطقة العربية وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، فتصاعد الإعتماد الصيني على واردات روسيا من الطاقة والذي بلغ حدود ٣٥٪ سيوفر للصين إمكانية الموازنة بين وارداتها من الخليج مع نظيرتها من روسيا حيث تبلغ واردات الصين من السعودية ١٨٪ من

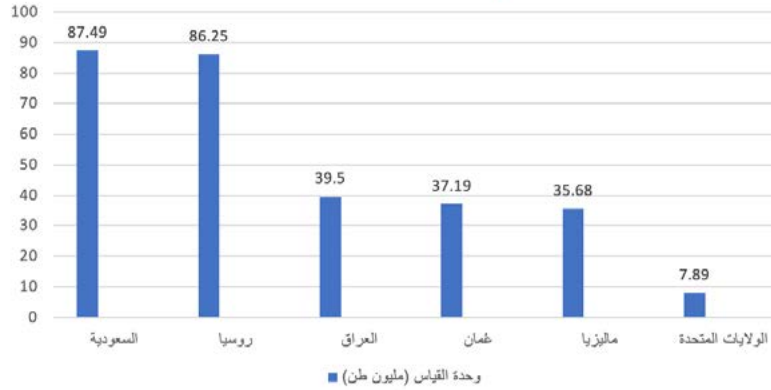
مجمل وارداتها من النفط، ورغم المزايا التي يوفرها البديل الصيني في ملف تنوع الشركاء الاقتصاديين للدول العربية وعدم الإرتكان للشراكة الاستراتيجية للغرب، إلا أن حدود هذه المزايا مرتبط هو الآخر بالرؤية الصينية الهادفة لتنوع وارداتها تجاه أسواق أقل تكلفة من السوق الخليجية وفي مقدمتها السوق الروسية والسوق الإيرانية (٢٥٪) هو حجم واردات الصين من الطاقة من إيران).

**سياسيا** يعد الضغط على إيران ولجم طموحاتها الإقليمية وبخاصة تلك التي تهدد الأمن الإقليمي أحد أهم الرهانات التي تعول بعض الدول العربية وفي مقدمتها الدول الخليجية لتحقيق مكاسب سياسية من وراء تصاعد الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين، رغم اختلاف الرؤى بين الطرفين حول هذا الملف، ففي الوقت الذي تسعى فيه الصين لتطوير علاقاتها مع دول الخليج مقابل الضغط على إيران وهو ما تجلى من خلال الوساطة الصينية بين المملكة العربية السعودية وإيران، تسعى روسيا لتعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع إيران بالموازاة مع مراعاتها للمصالح التي تربطها مع دول الخليج وبخاصة حول ما يرتبط بسوق الطاقة العالمي (أوبك+) حيث برزت أهمية الدور السعودي في تسقيف حجم الإنتاج العالمي كأولوية مرحلية تقتضيها الضرورة بما يحمله ذلك من تداعيات على الاقتصاد الروسي في ظل حرب الطاقة التي يخوضها مع الغرب.

ولا يغيب عن هذا المنطق تلك الرغبة الروسية في معالجة ملفات الخلاف مع دول الخليج وبخاصة المملكة العربية السعودية حول الملف السوري ورغبة روسيا في إرجاع سوريا الى الجامعة العربية وحدود توافق هذه الرغبة مع رؤية المملكة بضرورة أن يكون هذا الرجوع مقترناً بخطوات مسبقة مرتبطة أساساً بمستوى فك الإرتباط مع إيران وحزب الله وعودة المهجرين وغيرها من ملفات.

**عسكريا** ورغم عدم وجود أي بوادر واضحة المعالم عن فك الشراكة الاستراتيجية الأمريكية الخليجية كدلالة على تراجع الموقع الأمريكي المتفوق في معادلة الصراع العالمي حول المنطقة، إلا أن موقع المنطقة

### أكبر موردي النفط للصين خلال سنة 2022



المصدر: الهيئات العامة للتخطيط والإحصاء في الصين والدول العربية

**مليار دولار**، في حين تجاوز التبادل التجاري بين الصين والدول العربية حاجز **٤٢٠ مليار دولار** خلال سنة ٢٠٢٢ بعد أن بلغ خلال الثلاثة أرباع الأولى من سنة ٢٠٢٢ حوالي **٣١٩ مليار دولار**، بزيادة قدرها **٢١,٤٪** عن سنة ٢٠٢١ والتي بلغ خلالها حوالي **٣٣٠ مليار دولار**، كما تبرز أهمية المنطقة العربية عموماً ومنطقة الخليج جزء من هذه الأهمية فيما يعرف بـ «مبادرة الحزام والطريق» التي تسعى من خلالها الصين لتوسيع نفوذها الاقتصادي والتجاري العالمي ومن بعده نفوذها السياسي والذي بلغ اجمالي الانفاق عليه منذ سنة ٢٠١٣ وإلى غاية ٢٠٢٢ زهاء **٩٣٢ مليار دولار**، وما مذكرات التعاون الاستراتيجي التي ابرمتها الصين مع عديد الدول العربية إلا أكبر دليل على الرغبة الصينية في أن تكون المنطقة العربية وبالذات الخليجية لموقها الجيوسياسي كصلة وصل بين ثلاثة قارات ركيزة مهمة في مشروع الصين حول مبادرة الحزام والطريق، فقد عقدت الصين اتفاقيات شراكة استراتيجية ثنائية مع ١٢ دولة عربية، كان من بينها أربع اتفاقيات شراكة استراتيجية شاملة مع كل من الجزائر ومصر سنة ٢٠١٤ والسعودية والإمارات سنة ٢٠١٦، فيما تضمن الثانية الباقيون كل من قطر والعراق والأردن والسودان والمغرب وجيبوتي وعمان والكويت في المرحلة الممتدة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨.

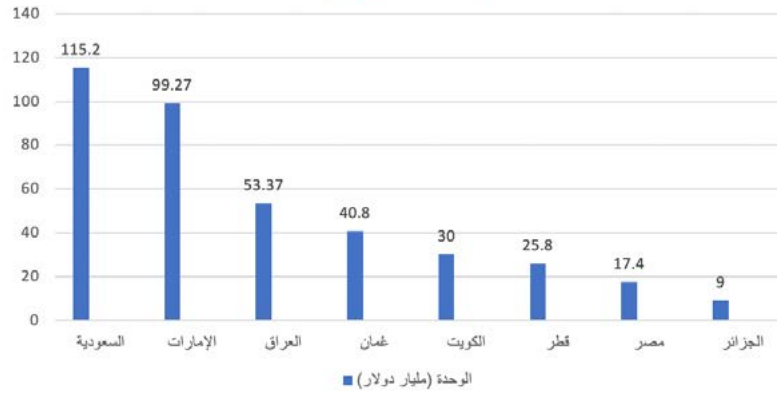
**ماليا** ضاعف الصراع في أوكرانيا من الرغبة الصينية الروسية في كسر الهيمنة الأمريكية على النظام المالي

في سلم الأولويات الاستراتيجية الأمريكية بالنظر لبروز مناطق أخرى تجلب الاهتمام الأمريكي مثل أوروبا الشرقية وبحر الصين وعموم المحيط الهادي والهندي وإفريقيا تعدّ محددات استشرافياً لمستقبل التواجد الأمريكي في المنطقة، كما تبرز مظاهر أخرى تحمل من الدلالة على رغبة منافسين آخرين في المنافسة على هذا الصعيد، على غرار تصاعد مبيعات السلاح الروسي لدول الخليج، هذا الأخير الذي ورغم إعاقه الحرب في أوكرانيا لإيفاء روسيا ببعض تعهداتها لزيائنها العسكريين إلا أن التواجد الروسي الكثيف في معرض أبوظبي للأسلحة يحمل عديد الرسائل حول رغبة روسيا في توسيع نطاق شراكتها العسكرية مع دول الخليج، ومن جهة أخرى تبرز الرغبة الصينية في تطوير شراكتها العسكرية مع عديد الدول العربية، ولعل أن الاهتمام الصيني برغبة السعودية لتعزيز قدراتها الدفاعية انطلاقاً من الاستثمار المحلي في تصنيع الأسلحة بشكل ذاتي لمواجهة التحديات التي تفرضها الشراكة مع الولايات المتحدة في هذا المجال حيث تبرز الصين كأحد أكثر الأطراف التي بإمكانها المشاركة في مثل هذه الرؤية.

**تجارياً** تعد الشراكة التجارية أحد أكثر المجالات المعول عليها لتكون بمثابة التجسيد الحقيقي للرهانات العربية والمكاسب المنتظرة من ورائها، فحجم التبادل التجاري بين الصين ودول الشرق الأوسط بلغ خلال سنة ٢٠٢٢ حوالي **٥٠٧,١٥٢**

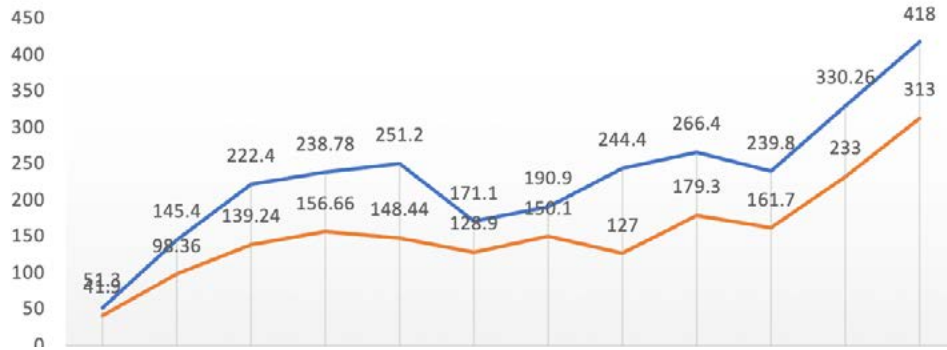


### أكثر الدول العربية تبادلا تجاريا مع الصين خلال سنة 2022



المصدر: الهيئات العامة للإحصاء في الصين والدول العربية

### نمو التبادل التجاري بين الصين والدول العربية - الخليجية من 2005 والى 2022



المصدر: الهيئات العامة للإحصاء في الصين والدول العربية

بعد مرحلة «بريتون وودز» والتي سادت فيما بين سنتي ١٩٤٧ و١٩٧١ تلتها المرحلة الثانية «البترودولار» الى غاية اليوم، تحولات تجسدت معالمها الأولى في فرض «الروبل» على مدفوعات الدول الأوروبية مقابل وارداتها من الطاقة الروسية. تلاها توافق روسي صيني على تسوية معاملتهما التجارية باليوان، في حين تجسدت آخر معاملتهما في الاتفاق بين الصين والبرازيل (أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية) عضوي مجموعة «بريكس» على اعتماد عملتيهما بدل الدولار في مبادلاتهما التجارية، في محاولة لبناء نظام

العالمي، هيمنة لطالما حوّلت الدولار من مصدر للأمان المالي العالمي الى مصدر للتسلط الأمريكي على كل من يُحاول الخروج عن الرغبة الأمريكية، وقد كان من مظاهر هذا التسلط هو فرض «البترودولار» (فرض الدولار كوسيلة التعامل الوحيدة في سوق الطاقة العالمي) كقاعدة وجب معاقبة كل من يخرج عليها، إلا أن الواضح أن الصراع في أوكرانيا وتصاعد الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين قد سرّعا من التحولات الجارية في النظام المالي العالمي نحو ثالث مراحل تطوره بعد الحرب العالمية الثانية أي

## خاتمة:

بالنسبة لروسيا الصين هي «شريك استراتيجي لم يرقى بعد لمصاف الحليف» وجب التعاون معه كضرورة استراتيجية حتمية للدفع نحو تراجع هيمنة العدو المشترك الأمريكي/ الناتو والصراع الجاري في أوكرانيا ومخارجاته المنتظرة نموذج على ذلك، فوجود «العدو المشترك» أصبح في مقام العنصر الأساسي في البناء الجيوبوليتيكي للشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين التي لا وجود لأي قيم متبادلة فيها، بنفس المنطق الاستراتيجي فبالنسبة للصين روسيا «شريك استراتيجي لم يرقى بعد لمصاف الحليف» وجب التعاون معه كضرورة استراتيجية حتمية لبناء عالم متعدد الأقطاب وفق آليات وقواعد جديدة لضمان السلام والأمن العالمي والصراع القادم حول «تايوان» هو السبيل لذلك وأحد الصور المعبرة عنه، تعد هذه الرؤية بمثابة المنطلق الاستراتيجي الأشمل المفسر للرهان المتبادل بين الطرفين في مواجهة التحديات التي يواجهانها في صعودهما المتدرج نحو بناء نظام دولي جديد حتى لو لم يعني ذلك تنازل الولايات المتحدة الأمريكية عن موقعها المتفوق في المستقبل المنظور.

وفي مقابل تصاعد الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين تزداد مخاوف الغرب الذي ينظر بعين الريبة والخوف من هذا التقارب الذي زاد الصراع الروسي الغربي في أوكرانيا من وتيرته ودفع به نحو أفق استراتيجي متقدم عما كان عليه الحال قبل اندلاع الصراع في أوكرانيا، وموطن ريبة الغرب من تصاعد الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا هو توافق الطرفين على رفض الهيمنة الغربية -- الأمريكية ومنظومتها القيمية وطبيعتها الامبريالية، فالصراع في أوكرانيا وبعد دخوله عامه الثاني لم يعد أحد يعرف متى ولا كيف سينتهي ولا ما سيفرزه من اصطفاقات ستضرب بنية النظام العالمي القائم أو تخلخله على النحو الذي يندربقيام آخر تريده روسيا والصين مغايرا لذلك الذي تبسط فيه أمريكا هيمنتها على كل مفاصله، ويكون ذات طبيعة تعددية بما يحفظ السلم والتعاون الدولي دون إملاءات، وهو ما يراه التصور الاستراتيجي الغربي - الأمريكي على أنه

مالي عالمي يتجاوز مفهوم الهيمنة نحو مفهوم التعدد المناقض للهيمنة، وهو ما يعني بناء نظام مهيكّل أفقيا يكون مانعا لأي دولة تفكر في الهيمنة على النظام المالي العالمي الذي سيكون أكثر توازنا، وهي معادلة أشبه بالحرب الدائرة في أوكرانيا التي ورغم العجز الروسي عن حسمها إلا أنها إنطوت في المقابل على فقدان الغرب لزمّام المبادرة، ما ينطبق على النظام المالي العالمي الذي فقد فيه الدولار القدرة على المبادرة، فالواقع أن الصراع الروسي الغربي في أوكرانيا قد ساهم في صعود النزعة الاقتصادية الوطنية بوصفها الواقع الأيديولوجي الذي من المرشح أن يسود في مستقبل النظام الاقتصادي العالمي الذي تحاول الصين وروسيا وبالشراكة مع قوى إقليمية صاعدة مثل الهند وإيران وتركيا والمملكة العربية السعودية والبرازيل وجنوب أفريقيا الدفع به كبديل عن نظام الهيمنة الأمريكية الحالي.

في المنطقة العربية وكجزء من هذه التحولات تزايدت مؤخرا الرغبة الصينية في الاستغناء عن الدولار في تعاملاتها التجارية البنينة وبخاصة فيما تعلق بواردات الطاقة من الخليج والعراق، كأحد صور التقارب الصيني العربي - الخليجي الذي تزايدت وتيرته مؤخرا وبخاصة بعد القمة الصينية العربية في المملكة العربية السعودية، مع وجود رغبة مشتركة في تجاوز نظام «سويقت» وتطوير نظام مدفوعات بديل وهذا لن يكون إلا عبر تجاوز قاعدة «البترو دولار».

**طبيعة النظام الدولي القادم:** لعل أن نجاح الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية في الدفع نحو ولادة نظام دولي جديد سواء ثنائيا كان أم تعدديا، هو أحد الرهانات المنتظرة على المستوى العربي وبخاصة الخليجي منه لما يحمله هذا النظام من فرص ستعزز موقع هذه الدول في شراكتهما مع الولايات المتحدة بالذات، بالشكل الذي يجعل هذه الأخيرة ليست مضطرة بالضرورة أن تتوافق مع الولايات المتحدة في كل ثنائيا هذه الشراكة، ومرد ذلك أساسا لتوفر البديل الصيني - الروسي في هذا المجال، الذي أعطى هامشا من المناورة أمام هذه الدول في أن تختار مصالحها حتى لو لم يتوافق ذلك مع ما تريده الولايات المتحدة.



الصراع في أوكرانيا كشف للعالم حجم التأثيرات التي من الممكن أن تمس الأمن العالمي في عديد المجالات وبخاصة الطاقة والغذاء جرّاء أي صراع حتى لو كان بأبعاد إقليمية، كنتيجة لحجم ترابط الأمن العالمي وهشاشة بنيته في مواجهة أي تهديدات مثل هكذا صراع.



من مهددات المنظومة القيمية الغربية القائمة على الحرية والديمقراطية وفق تصورهم، رؤية عبّر عنها موقف الغرب من خلال تجاهله للمبادرة الصينية لحل الصراع في أوكرانيا، وأي ما كانت خلافات الطرفين الغرب من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى فإن الثابت أن تصاعد الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين سيكون أهم محددات التغيرات الاستراتيجية التي من المحتمل أن يفرزها الصراع في أوكرانيا، فالصين ورغم حياديتها المعلنة من الصراع ورغم ما يربطها من مصالح اقتصادية مع الغرب إلا أنها لن تسمح بهزيمة روسيا عسكرياً كونها تعلم يقيناً أنها هي الهدف الثاني في معركة الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الهادفة لتحديد المنافسين المحتملين على زعامتها للعالم وهو ما يعد دافعاً نحو المزيد من التقارب الروسي الصيني التواق لمزيد من الشراكة من أي وقت مضى.

في المنطقة العربية - الخليجية ورغم صعوبة فك الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة على النحو الذي يُزج الأخيرة من موقعها المتفوق في المنطقة على المدى المنظور، إلا أن صعود الشراكة الاستراتيجية بين الصين روسيا ستمنح «البديل» الذي يتيح فرصة الاختلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي إمكانية هندسة الاستراتيجية التي تُراعي المصالح العربية - الخليجية حتى لو تعارض ذلك نسبياً مع المصالح الأمريكية، وقد بدأت معالم ذلك تتضح من خلال التغيرات المفاجئة التي حملها اتفاق تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإيران بوساطة ورعاية صينية، وما حمله من تداعيات على معظم ملفات المنطقة وفي مقدمتها اتفاق السلام في اليمن الذي يعتبر أحد مخرجات هذه التغيرات، فضلاً على وقع عودة العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها على كثير من الترتيبات والتوازنات الإقليمية (رؤية القوى الإقليمية لهذه التطورات) والدولية (وبخاصة الرؤية الأمريكية لتصاعد الدور الصيني في المنطقة).



## قائمة المراجع الرئيسية:

1- International Monetary Fund (IMF) (Direction of Trade Statistics).

<https://data.imf.org/>

2- The World Bank (Data)

<https://data.worldbank.org>

3- Trademap

<https://www.trademap.org/Index.aspx>

4- Trading Economics

<https://ar.tradingeconomics.com>

Reuters 5-

<https://www.reuters.com>

6- Global Energy

<https://globalenergy-eg.com>

7- Economist Intelligence

<https://www-eiu-com>

8- Stockholm International Peace Research Institute

<https://www.sipri.org/>

9- United States Census Bureau

[/https://www.census.gov](https://www.census.gov)

10- General Administration of Customs Peoples Republic of China (GACC)

<http://english.customs.gov.cn/>

11- National Bureau of statistics of China

<http://www.stats.gov.cn>

١٢- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي:

[/https://gccstat.org/ar](https://gccstat.org/ar)



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع

[www.grc.net](http://www.grc.net)